

## المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية



ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 18 محرم 1415 - 28 يونيو 1994 ، بالقصر الملكي بالصخيرات افتتاح أشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية تحت شعار : « إعلام وتكوين المنتخبين المحليين » بمشاركة 3500 مستشار جماعي إضافة إلى حوالي 150 شخصية مدعوة من بلدان شقيقة وصديقة .

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة سامية لجلالة الملك أكد فيها إيمانه الراسخ بالإلامركزية واعتبر أن المجالس البلدية والقروية هي معد الديمقراطية الحق وأنه لا ديمقراطية وطنية بدون نجاح الديمقراطية المحلية .

وأوضح جلالة الملك أن اللامركزية تتركز على ثلاثة أسس هي : المنتخب وسلطة الوصاية والوسائل التي يمتلكها المنتخبون وممثلو الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة .

وفي ما يلي نص الكلمة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه  
حضرات السادة،

إنني مؤمن باللامركزية وإيماني هذا لن ينال منه أي حاجز من الحاجز، مؤمن  
باللامركزية لأنني أعتقد . وما لاشك فيه أن جلكم بشايطوني هذا الاعتقاد . أن  
الديمقراطية الحق لا يمكنها أن تروى النور وتتمو وتترعرع إلا في أحضان المجالس  
البلدية والقروية، تلك الديمقراطية التي هي مطبقة يوميا في الميدان. فإذا لم تنجح  
الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية. إذا لم تنجح الديمقراطية  
المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية.

إذن، انطلاقا من هذا المبدأ . الذي يساور التكوين والتطوير في الحياة وفي  
جميع المبادئ لأن الإنسان لم يخلق عالما حتى يكون معلما بل كل منا يبدأ حياته  
في الكتاب ثم بالمدرسة الابتدائية ثم بالثانوية ثم تخرج هذه الجولة بولوجه الجامعة .  
أعتبر التمثيل الوطني على الصعيد البرلماني هو آخر المطاف وآخر الجولة بعد أن  
يكون ذلك المرشح وذلك المغموم بالديمقراطية والعمل الجماعي والعمل الشوري  
والإستشاري قد ولج قبل ذلك ما قبل الجامعة ووسى غريزته السياسية . تلك الغريزة  
أو الحاسة السادسة التي إن لم تكن لن يكون أبدا أي عمل سياسي . كل منا له  
غريزة . فالنجار له غريزة والحداد له غريزة والطبيب له غريزة وهلم جرا .

أما الرجل السياسي، فيجب أن تكون له حاسة سادسة تسبق الأحداث حتى لا  
تسيقه الأحداث كأن بينه وبين من يمثلهم تبار كهربائي لا ينقطع ليكون قادرا على  
شن جر من التذمر أو الاستبشار يجر من الانشراح أو الإحساس برغبات مكبوتة لم  
تلب أو الشعور بمطامح تريد أن تسيير إلى الأمام.

إذن لترجع إلى هذه اللامركزية التي . كما قلت لكم . أؤمن بها إيمانا عميقا  
لأنها هي المدرسة الحقيقية . هذه اللامركزية ما هي أسسها وعلى ماذا ترتكز . إنها  
ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية . الركيزة الأولى هي المنتخب والركيزة الثانية هي  
صاحب السلطة وصاحب الوصاية والركيزة الثالثة هي . الوسائل التي لدى المنتخبين  
وممثلي الدولة ليصلوا إلى تحقيق الأهداف التي خططوها ومن أجلها عملوا ومن  
أجلها انتخبوا . إن ظهير 1976 . كما في علمكم . خوله لرؤساء المجالس البلدية  
والقروية سلطات هامة ومهمة وواسعة جدا كما أنه من أجل تحقيق التوازن خلق  
سلطة إدارية لها الوصاية وجعل بين يدي هذا رذاك وسائل بشرية ومادية .

فلننظر أولا إلى العنصر الأول أو المتدخل الأول ألا وهو رئيس البلدية أو الجماعة القروية ومكتبه ومن يحيط به من المنتخبين. عليهم أن يكونوا لا أقول من ناحية الضمير المهني بل ناحية العلم. على دراية تامة بما لهم من سلطات وما عليهم من واجبات. وأظن أن النزر القليل فقط من هؤلاء المنتخبين - مع احترامي للجميع لأنهم كلهم مواطنون ولأنهم كلهم فازوا بشقة منتخبينهم - هو الذي يعلم ويعرف حق المعرفة ماله من سلطات وإلى أين يمكنه أن يصل ومن أي منطلق يجب أن ينطلق. وهذا تفكير قانوني ضروري أن يكون في فكر المصيرين. فإذا كان المنطلق غير صالح قانونيا فكيفما كانت النتيجة ولو تكن صالحة مشاهدة فهي مرموزة في خلقها وفي تشييدها وفي نواها لأنها لم تكن مرتكزة على القانون. فإذا كان يجب أن يكون المنطلق منطلقا قابلا للتطور. والتطور الذي نريده هو التطور القانوني. التطور في دولة القانون والتطور في دولة العدل والتطور الذي يجعل الصغير والكبير في مأمن من جور أي أحد أو جور أية سلطة.

فإذا كان العنصر الأول وهو المنتخب ومن يحيط به في حاجة إلى أن ننور فكره وأن نشري معرفته وأن ندريه ليعلم فيعلم. والعنصر الثاني هو سلطة الوصاية التي تنقسم إلى قسمين: إما وصاية إدارية وإما وصاية مالية. وهذه الوصاية في غالب الأحيان قليلة ما تكون سائرة في الوسط «لا ضرر ولا ضرار». فغني بعض الأحيان تكون هذه الوصاية وصاية متشددة وعقيدة وسلبية وفي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية مسايرة للأهواء. ويكون صاحبها كأنه ينظر ولا يرى كأن تنبج أمامه مدن القصدير وهو يمر بها صباح مساء فلا يرى أو لا يبحث عن سهل لتلك مدن القصدير أو يرى أن بعض المنتخبين الذين بيدهم القلم الذي به يوقعون على رخصة البناء قد سمحوا ببناء غير صالح للسكنى ولكن كان هذا السيد الذي بيده الوصاية يعيش في المريح أو يعيش في بلد آخر. فإذا علمنا أن ننظر إلى قضية الوصاية.

وأخيرا، لنفرض أن المنتخب كان هائلا ولنفرض أن الرصي كان هائلا بقيت الإمكانات. تلك الإمكانات التي تنقسم إلى قسمين: أخطرها وأهمها هي الإمكانات البشرية وتتلوها الإمكانات المالية. الكل يعلم أن المغرب في حاجة إلى أطر من جميع المستويات لتتمكن تلك الأطر من أن تطبق على الواقع الرغبات

الواقعية - لا الخلمية - لسكان أي بلدة من البلدات، عليها أن تكون عارفة بالمسالك الإدارية وما أكثر وما أوعر تلك المسالك ولربما هي أصعب من المرور على الصراط يوم القيامة. عليهم أخيرا إنصاف هؤلاء الموظفين لأن جلهم يعيش في قرى ثابتة لا يجد المدرسة اللازمة لأبنائه ولا يجد السكن اللائق به بل في بعض الأحيان يكون سكنه بعيدا عن مقر عمله فيتحمل مشاق الطريق ومصاريف الوقود وفي بعض الأحيان أو غالب الأحيان يستعمل سيارته الشخصية.

تظهر لكم هذه الأسباب كأسباب طفيفة وثانوية. وأنا أقول لا، فكل شيء لا يجلب الارتياح لمن يقوم بمسؤولية كيفما كانت فهو لا يجلب الخير ولا يجلب النتائج.

إن البعض من الموارد المالية - كما تعلمون - يأتي من البلديات أو الجماعات المحلية والبعض يأتي من خزانة الدولة.

حينما نجمع ذلك المبلغ لي كناش الحسابات نجد أنه مبلغ ضخمة وهائل يتزايد ويتكاثر سنة بعد سنة. ولكن حينما نرى الحاجبات الملحة الضرورية والأخص في العالم القروي نرى أن تلك المبالغ كيفما كان حجمها لا تنفي بالشيء المنتظر منها.

إذن سوف تقولون لماذا هذا التعداد. لأنه تعداد سليمي، فجل المنتخبين لا يعرفون سلطاتهم وأصحاب الرضاية وما لا يطبقونها كما يجب أن تطبق الموارد ليست كافية. لقد كان أوله أسأتذني رحمه الله يوصيني بالسؤال. لقد كان يقول لي إمام يا ولدي أن السؤال هو نصف العلم. فهذه الأسئلة أو التساؤلات لم ألقها عليكم فقط بل ألقيتها على نفسي قبل أن ألقيا عليكم.

أظن أن الوقت قد حان لعقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة ولاستخلاص العبر من الترصيات الناجمة عن تلك المناظرات.

علينا أن ننظر إلى الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وسوف نرى إذا نحن نعتا بهذا أنعمل أن الجرد سيظهر لنا أشياء كثيرة.

أولا : من 76 إلى 94 تغير المغرب وكم تغير والله الحمد، لقد تغيرت كلها وكيفية.

ثانيا زادت عدد سكانه. وثالثا ارتفع مستوى مطامح السكان وقناه منير (الشيء كنت أتذكره) قابلة لا تتناحنا زادت اليوم من الأمس وأصبح يوردين الكهرباء أيضا إذن أن ننظر إلى هذه الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى، لا ننظر إلى...

العناصر الثلاث التي تكون أساس اللامركزية، علينا أن ننظر في المنتخب وتكوينه وفي تكوين من يحيط به لأن رئيس المجلس البلدي لا يعمل وحده، فله مكتب وله موظفون. فعلى إذن أن تكون رئيس المجلس البلدي ومكتبه والموظفين وعلينا أن ننظر في قوانين الوصاية وأن نجعلها متطابقة مع واقع اليوم ومع تكويننا لرجال اليوم. فرجال اليوم - والله الحمد - رجال أحسن من هذا الضمار ممن سبقهم قبل 15 سنة وسيكونون أحسن في العشر سنوات المقبلة لا من ولاية ولا من منتخبين. وعلينا أخيرا أن نرى في الموارد وفي الإمكانيات البشرية والمالية. فلذا أهيب بكم أن تتصلوا بينكم، فعلى مكتب هذه المناظرة بالإتصال مع وزارة الداخلية. وفي هذا الصدد تكلف السيد الوزير الأول بالتنسيق مع الوزراء الآخرين كلهم ومع الجساعات المحلية. إنتخاب نخبة من المتناظرين الذين تعاقبوا على هذه المناظرة. وقبل الدخول البرلمان المفضل - إن شاء الله - أريد أن تكون لدي حصيلة عن أعمالكم. وفي نظري، أحسن خدمة يمكنكم أن تقدموها في هذه المناظرة الإستثنائية هي إن أمكنكم أن تشطبوا على نصف النصوص الموجودة وبذلك تكونوا قد عملتم خيرا كثيرا جدا.

فحينما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرتنا الدينية والدنيوية يقول «يسروا ولا تعسروا» لم يكن يستثني من هذا الحكم حياتنا الجماعية. إذن يسروا ولا تعسروا، فإذا نحن لم نصل إلا إلى تشطيب نصف القوانين والرسائل الدورية والقوانين التنظيمية سنكون قد قمنا بعمل جليل.

وأخيرا، حضرات السادة - أريد أن ألفت نظركم إلى كثر أنتم ناعمون عليه ولا تعرفونه ألا وهو الجمعيات التي تغطي الآن المغرب كله تقريبا، تلك الجمعيات التي حرصنا على خلقها لتكون أولا لاسياسية ولتبقى أخيرا لاسياسية. لا تريد لتلك الجمعيات أن تكون عشوائية أو أن تدبر بكلمات أو بوحى من حزب من الأحزاب. أريد لتلك الجمعيات أن تكون ما تحتاج إليه من مصلحتها، فالمطلقة تحتاج إلى مربين. وفي ذلك الجمعيات نجد الأساتذة ونجد الفقهاء ونجد المحامين الذين يمكنهم أن يملأوا الفراغ وأن يملأوا دورها التربوية وأن يكونوا تكوينا حسنا. وفي ذلك الجمعيات نرى رجال أعمال وعلى رجال الأعمال أن يخرجوا من بلادهم وأن يبنوا الجمعيات في بلادهم وأن يبنوا الجمعيات في بلادهم مع مدون أخرى.

فإن شاء الله تعالى.

بالسياحة وإما بالصناعة الثقيلة أو الخفيفة وتتمايز بكل ما يكون التجهيز إما  
الأساسي أو شبه الأساسي للقري والمدن. وكما قلت لكم، فالدولة لا يمكنها أن  
تعمل أكثر مما تعمل. والمغرب -ولله الحمد- غني وثري ورجالنا -ولله الحمد- قد  
أعطاهم الله أصنافاً وأصنافاً من الغنى الفكري والروحي. فعلى أبناء هذه  
الجمعيات أن يتجندوا وأن يذهبوا إلى الخارج ليعرفوا بمنظقتهم ليجذبوا إليها  
الأموال والسراخ ومواسم عالمية للثقافة والفن ولكن على شرط أن تكون تلك  
الجمعيات تبقى غير ميسسة، لاسيما لها إلا ارتباطها بمدينة أو بتاجيتها.

ولي أمل أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه -ومسبقاً أرجو أن تقولوا كلكم  
معى آمين- هو أن أسمع أو أن أرى يوماً من الأيام عاملاً من عمال المملكة وبعيته  
شخصين أو ثلاثة منتخبين من عائلته في يدهم حقيبة واحدة وعلف واحد يسيرون  
كرجل واحد يداً ويد يطرقون باب الوزارات كرجل واحد ويتجندون كلهم كرجل  
واحد للخروج في أقرب وقت ممكن بملف واحد حتى يجعلوا ذلك الملف الذي كان  
حلماً حقيقة. ولم لا.

لم يرى المنتخب رجل السلطة كأنه عدو. ورجل السلطة يرى في المنتخب كأنه  
خصم. أمل لا تجمعنا كلمة التوحيد؟ أهل لا تجمعنا المواطنة؟

إذا كانت هناك منافسة «فلي ذلك قليتنا ناس المتنافسون»، فأسعد أيامي -  
وأقول اللهم آمين حقق هذا الحلم- أسعد أيامي هو يوم أعلم أن ثلثة من المعارضة  
منهم من هم ولاية ومنهم من هم منتخبون جاؤوا لمدة سبعة أيام للرباط بملف واحد  
في حقيبة واحدة يطرقون باباً واحداً بل يحاصرون هذه الوزارة حتى تقول نعم  
ويحاصرون تلك الوزارة حتى تقول نعم. وما أنكم قلت معى آمين، فلن يخيب الله  
ظننا إن شاء الله. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم. والسلام، ليكم ورحمة الله.